



الحضور النسائي في مقر النومس



(سعود سالم)

خالد النومس متحدثاً في الندوة الانتخابية

خلال الندوة النسائية مساء أمس الأول

خالد النومس: المرأة تستحق المساواة مع الرجل في القرض الإسكاني

بجدارة أن تملك قرارها وتختار من هو الأنسب للكویت ومن الذي يستحق شرف الدفاع عن حقوقها مع حقوق أبنائها. متمنياً من جميع نائبات الدائرة الاربعة المشاركة في يوم الاقتراع بالتصويت وان يخترن من هو الأنسب وصاحب الخبرات والكفاءة ليعمل من أجل الكویت لا لمصالحه الشخصية، متعهداً على نفسه في حال وصوله قاعة عبدالله السالم سيكون أول المؤيدين لحقوق المرأة وأول المعارضين لهضم حقها. داعياً لهن بالتوفيق والسداد.

● سلطان العبدان

قبة البرلمان سيسن بالقوانين التي تخدم مصلحة أهل الكويت جميعاً، مطالباً الحكومة بدمج المطلقات والأرامل في المباني السكنية حتى يختلطوا مع الآخرين ويكونوا أسرة واحدة مع جيرانهم، داعياً المولى أن يزيد نعمة الأمان والأمان في هذا البلد المعطاء.

وشدد على أهمية الدور الذي تلعبه المرأة الكويتية في المشاركة السياسية، ودورها الإصلاحي الذي يمتد ليشمل مجالات الحياة المتعددة، مؤكداً أنها قادرة على صنع القرار والتغيير، لأنها تمثل نصف المجتمع وتستطيع

رؤيته الانتخابية التي تحمل في طياتها العديد من القضايا ومنها التي تصب في صالح المرأة منها تقليل السن التقاعدي لها وزيادة راتبها التقاعدي، مشيراً إلى أن المعلمة الكويتية تعاني الكثير من الصعوبات والمتاعب ولا بد أن يكون تقاعدها في وقت مبكر حتى تتكون موظفة في منزلها براتبها «الأكثر من وظيفي».

وقال: نواجه مشكلة تعارض مع شريعتنا الإسلامية وهي لا يجوز تجنيس أبناء الكويتيات إلا بعد طلاق الأم من الأب، منسألاً ماذا هذا القانون الذي يهدم حياة أسر، مؤكداً في حال وصوله إلى



الحاضرات في الندوة النسائية في مقر النومس

شدد المرشح للدائرة الرابعة خالد عباس النومس على ضرورة أن تتساوى المرأة في القرض الإسكاني مع الرجل، مبيناً أنها لا تختلف ولا تنقص عنه بشيء فهي من ربت وتعتبت ودرست وعلمت وتستحق أن تتساوى مع الرجل في القرض الإسكاني.

وأضاف النومس خلال ندوته النسائية التي أقيمت مساء امس في فندق رامادا الرقعي تحت عنوان «وطن قوي.. شعب مخلص» أن هناك الكثير من القضايا التي تهم المرأة الكويتية وتناسها أعضاء البرلمان السابق، مشيراً إلى أن

قال إن القضاء يمثل الحصن الحصين لحماية المكتسبات الدستورية

المضاحكة لـ «الأنباء»: التردد الحكومي سبب الجمود في البلاد والاقتصاد يجب أن يتصدر جدول أعمال المجلس المقبل

الجديدة التي ستشكل بعد الانتخابات أن تراعى حاجة الكويت الى سلطة تنفيذية تعبر عن تطلعات الكويتيين وأحلامهم، تشكل من رجالات الكويت الذين يملكون سلطة اتخاذ القرار والدفاع عن قراراتهم دون خوف من تهديد او وعيد ما دام كان القرار لمصلحة البلد ويخدم المواطنين.

هل تؤيد الاستجوابات، ما تعليقك على كثرتها في الجلسات السابقة؟

● الاستجواب حق كلفه الدستور لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم.

بعد الاستجواب أحد أهم أدوات الرقابة والمحاسبة المنوطة للناخب، ويجب علينا أن نحترم جميع مواد الدستور ولنترجم بنصوده واحكامه، والاستجواب أحد مواد الدستور التي علينا احترامها وتفعيلها متى كانت هناك حاجة في اصلاح خلل او تقويم مسار وتعديل اعوجاج، لكن ملاحظتنا هو طغيان الجانب الرقابي على الجانب التشريعي واتجاه النواب لاسيما في الجلسات الثلاثة الاخيرة الى كثرة تقديم استجوابات المواطنين في هذه الاداة لدرجة بدأت تفقد قيمتها فضلاً عن دورها في التازيم وتوتر العلاقة بين السلطتين وانعكاس ذلك على العمل في المجلس وانجاز القوانين وهو ما يعكس في النهاية على المواطنين الراغبين في اقرار التشريعات التي تعالج اوضاعهم الحياتية واضحة مبينة على احتياجات الوطن والمواطن، وان يبني علاقات تعاون جيدة مع الحكومة مبنية على الالتزام بالدستور والقوانين لاصدار قوانين متوافق عليها مع التشديد في مسألة الرقابة والمحاسبة عبر استخدام كل الادوات الدستورية المتاحة. كما انه ينبغي على الحكومة

التشريعات واصدار القوانين التي تنظم شؤون حياتنا وتعالج اوضاعنا المعيشية، لذلك يجب الا نتأخر في المشاركة واختيار الافضل لا يصلح من نعتقد انه يعبر عن ضمائرنا ويوصل صوتنا بشكل حقيقي، كما انه من الضروري الا نتقف مسؤولية المواطن والناخب عند التوجه الى صناديق الاقتراع واختيار ممثله الى البرلمان انما يجب ان تستمر العلاقة الى ما بعد ذلك من خلال التقييم والمحاسبة والتوجيه الى ما يريده الناخبون الذين اوصلوا هذا النائب الى البرلمان وبما فيه المصلحة للوطن والانقسام والتأزيم او استمرار متابعة النائب مستقوماً المسار وتصح الخلل في المسيرة وتدفعه الى تبني احتياجات الناس ومتطلباتهم المعيشية دون انشغال في قضايا ليست بذات اهمية.

ما تطلعناك لمجلس الأمة القادم؟

● الكويت تمر في مفترق طرق، ولم يعد هناك مجال للمجاملة والتهاون على حساب مصلحة الكويت فاما استمرار التراجع والتفتت والانقسام والتأزيم من شأنه معالجة الاختلالات وتلمس احتياجات المواطن المعيشية والحياتية بما يحقق الرفاهية والعيش الكريم.

المالية والقرارات البشرية اضافة الى الحافز والطموح لدى كل المواطنين بضرورة الخروج من مازق الجمود والتأزيم الذي وضعنا انفسنا فيه وقيد كل مشاريع التنمية وخطط الاصلاح.

وما المطلوب للخروج من حالة الركود التي نعيشها؟

● اولاً لا بد من وجود النية الصادقة والرغبة الحقيقية في تجاوز هذا الوضع، من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية، ومن ثم تكون هناك الرؤية الواضحة المحددة الملامح لتنفيذ برامج الاصلاحات المنشودة في مختلف القطاعات، متى ما كانت هناك ارادة حقيقية من قبل مجلس الأمة والحكومة في معالجة اوضاعنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية فاعتقد ان بقية الامور سهلة ويمكن تنفيذها خصوصاً اننا نملك كل مقومات الازدهار والتقدم، ولا ينقصنا الا الازادة والعزيمة للمضي في طريق التقدم. ولاشك ان مجلس الأمة المقبل يقع على عاتقه مسؤولية كبيرة في بدء صفحة جديدة من تاريخ الكويت يكتب فيها ميلاد مشاريع التنمية والازدهار عبر سن التشريعات واصدار القوانين الواقعية القابلة للتنفيذ التي من شأنها معالجة الاختلالات وتلمس احتياجات المواطن المعيشية والحياتية بما يحقق الرفاهية والعيش الكريم.

ما دور المواطن في تحمل جانب من مسؤولية اصلاح الوضع الحالي؟

● لا شك ان مسؤولية المواطنين تكمن في حسن اختيار ممثلهم الى مجلس الأمة الذي يملك سلطة الرقابة والتشريع، فكما احسنا الاختيار بالتصويت لمن يتمتعون بالامانة والكفاءة والخبرة والتمسك بالمشهد لهم بالاصلاح والاخلاق الحميدة فإنا نحقق اهدافنا في التنمية والتطوير، فالنواب هم ممثلون الشعب تحت قبة البرلمان حيث تجري عملية سن

حالة انتعاش اقتصادي كبير تعيد الحكومة الى الريادة والازدهار. البعض يتهم مجلس الأمة بأنه سبب تعطيل التنمية بسبب التأزيم وكثرة الاستجوابات؟

● لا شك ان فقرات الاحتقان التي مرت بها العلاقة بين السلطتين عبر السنوات الاخيرة، اقرت على النشاط الاقتصادي وعملية التنمية، لكن تبقى مسألة التنفيذ مسؤولة الحكومة بالدرجة الاولى وعليها الا تتراجع بالمجلس والتأزيم والاستجوابات لان الحكومة هي السلطة التنفيذية التي يجب عليها اذا اقتنعت بقرار او اصدرت قانوناً ان تنفذته وتدافع عنه وتحمل مسؤوليته، لا ان تتوقف عند اول معارضة او صوت عال، فمن واجبا اقتناع النواب والمواطنين بصحة قراراتها وتوجهاتها مادامت اقتنعت بهذا الامر واخترت طريق التنمية والاصلاح.

وهل تتفق بان ضعف الحكومة والتردد في اتخاذ القرار قد ساهم في حالة الجمود التي يعيها البلد؟

● بالتأكيد، نعم نحن لدينا مشكلة كبيرة اسمها ضعف الحكومة وتردها وارتباكها وعدم قدرتها على اتخاذ القرارات الصحيحة، واعتقد ان اول موجبات الاصلاح المنشودة مسبقاً هي اختيار حكومة من اصحاب الكفاءة والخبرة والامانة من رجال الدولة القادرين على تحمل مسؤولية قراراتهم والدفاع عنها واقناع الناس بصحتها، فلن يكون هناك اصلاح في اي من مجالات التنمية او الاقتصاد او الصحة والتعليم ما دامت ان القرارات تتخذ بشكل غير مدروس ثم يتم التراجع عنها تحت اعدان ومبررات تزيد من قناعات الناس بان الحكومة ضعيفة ولا تملك رؤية او استراتيجية، تمكنها من ادارة البلد بالصورة التي نطمح اليها جميعاً لنضع بلدنا في مرتبة الدول المتقدمة والمتطورة خصوصاً اننا نملك كل الامكانات

بغض النظر عن طبيعة اي حكم، فالقضاء هو ملاذ المتخاصمين وهو الحصن الحصين لحماية الدستور والنظام والمواطن وكلما حافظنا على هبة القضاء فإنا انتصرنا لانفسنا ورسختنا مكتسباتنا الدستورية، وكما قلت سابقاً فإنه ليس من المقبول ابدان ان نسطر عبارات التمجيد والاشادة والثناء اذا صدرت الاحكام في صالحنا ونحيز الشبهات ونشك اذا لم تكن الاحكام كما نريد، هذا الامر يجب ان يتوقف وعلى الجميع ان يدرك انه طريق خطر على بلدنا ومستقبلنا ولا يعكس اي ايمان بالديموقراطية ومبدأ الفصل بين السلطات.

واعتقد ان الحكومة عندما لجأت للمحكمة الدستورية للطعن في الدوائر الخمس مارست حقها المكفول لها دستورياً، فهي لم تتجاوز الدستور في هذا الجانب، لذلك لم تكن مبررة حملة الترهيب والتشكيك التي مورست على القضاء ابان نظره طعن الحكومة.

كيف ننظر للوضع الاقتصادي؟

● الاقتصاد اولوية رئيسية يجب ان تتصدر جدول اعمال المجلس القادم، فلم يعد مقبولاً استمرار الوضع الاقتصادي على حاله في ظل الوفرة المالية والتوجهات لتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري، والنمو الاقتصادي في الكثير من الدول المجاورة بينما نحن في الكويت الوضع من سيء الى اسوأ من دون ان تكون هناك اي مبادرات حقيقية للاصلاح الاقتصادي الذي يجب ان يكون شاملاً ويغطي جميع المجالات الاقتصادية المختلفة، وفق رؤية استراتيجية شاملة وليس مجرد حلول ترقيعية سسليتها ربما اكثر من ايجابياتها، وهذه مسألة الحكومة بالدرجة الاولى التي من الواجب عليها منذ الآن التفكير في معالجة اقتصادية جزرية لعرضا على المجلس القادم لمناقشتها واعتماد الصيغة التي تؤدي الى



خالد المضاحكة

وقد انتصر القضاء الكويتي في الكثير من القضايا للدستور والحريات الشعبية، وليس بعيداً عن حكم المحكمة الدستورية الذي ابطل قانون التجمعات والذي اعتبره الكثير ممن يلزمون في القضاء حالياً انتصاراً للحريات العامة وازادة الامة. وكذلك حكم المحكمة في شأن رفض الطعن الذي تقدمت به الحكومة في قانون زيادة بدل الإيجار من 100 دينار إلى 150 ديناراً اذ قوبل هذا الحكم بالإشادة والمدح.

ان علينا ان نحترم احكام القضاء بكل حالاتها سواء وافقت ارادتنا او جاءت على غير ما نريد دون تشكيك وهمن ولن.

وكيف ننظر الى حكم المحكمة الدستورية الذي حصن الدوائر الانتخابية الخمس؟

● كمبدأ عام فإن احترام القانون واحكام القضاء واجب على الجميع

أكد مرشح الدائرة الثانية خالد المضاحكة ان ضعف الحكومة وارتباكها ادى الى حالة الجمود والتراجع التي يعيها البلد، مشيراً الى ان الحكومة غير قادرة على اتخاذ القرارات الصحيحة.

جاء ذلك خلال لقاء المضاحكة مع «الأنباء»: «لدينا مشكلة كبيرة اسمها ضعف الحكومة وتردها وارتباكها وعدم قدرتها على اتخاذ القرارات الصحيحة». مشدداً على ان تتصدر جدول اعمال المجلس القادم، مؤكداً انه لم يعد مقبولاً استمرار الوضع الاقتصادي على حاله في ظل الوفرة المالية.

واكد ان القضاء يمثل الحصن الحصين لحماية المكتسبات الدستورية وليس من مصلحة احد اثاره الشبهات حوله. وفيما يلي نص اللقاء:

خلال الاشهر الاخيرة الماضية كانت هناك انتقادات للسلطة القضائية ومحاولة للضغط عليها لدفعها في اتجاه معين، كيف ننظر الى هذه المسألة؟

● بالفعل هذا الامر لا حظناه اثناء بحث المحكمة الدستورية قانون الدوائر الانتخابية، فقد كانت هناك حملات تشكيك وانتقاد، واصبح توجهها لسدى الكثيرين في اثاره السلبية حول القضاء في اي قضية تتم مناقشتها، وهو سلك غريب وعجيب يتنافى مع القيم الديموقراطية ومواد الدستور ومسألة الفصل بين السلطات وهو امر لم يكن موجوداً في السابق اذ بدأ يظهر في الفترة الاخيرة كظاهرة غريبة ودخيلة على مجتمعنا الذي يحترم ويجل السلطة القضائية ويرفض المساس بها او التشكيك في احكامها حتى لو كانت مخالفة لرغباته وامنياته. والقضاء يمثل الحصن الحصين في حمايتنا وحماية المكتسبات الدستورية وليس من مصلحة احد اثاره الشبهات حوله والتشكيك فيه لان الجميع سيكون خاسراً.